وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاثنين

التاريخ: ٧-٩-٢٠٢٠

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

في مداخلات تلفزيونية بمناسبة مرور 6 أعوام على تسمية سموه قائداً للعمل الإنساني

سمو رئيس الوزراء: صحة صاحب السمو مستقرة وفي تحسن

- نلجأ إلى سموه للتوجيه عندما تشتد الأمور وتتعقد المواقف
- نجد في التوجيه السامي ما يعزز دور الكويت ومكانتها
- وزير الخارجية: ديدن صاحب السمو أن يكون هناك دائما سلام وحوار
- وزير الإعلام: تكريم سموه ثمرة جهود تتعلق بالعمل الخيري والإنساني
- المستشار المطاوعة: يحق لنا نفخر باختيار صاحب السمو قائداً للعمل الإنساني
- السفير العتيبي: المبادرات السامية وضعت الكويت في مصاف الدول المتقدمة
- نايف العجمي: سمو الأمير كان الحصن الحصين للجمعيات الخيرية أمام المناوئين لها

طمأن سمو الشيخ صباح الخالد، رئيس مجلس الوزراء، الشعب الكويتي، أن صحة حضرة صاحب السمو، أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد «مستقرة وفي تحسن»، داعيا المولى عز وجل أن «يمن عليه بالشفاء العاجل ويعود إلى بلده وأهله في أقرب وقت».

جاء ذلك في مداخلة هاتفية خلال برنامج «ماذا بعد» ضمن حلقة مخصصة لتسليط الضوء على الذكرى السادسة لتسمية سمو أمير البلاد قائدا للعمل الإنساني وكذلك تسمية دولة الكويت مركزا للعمل الإنساني.

وقال الخالد، إن «الكويت تجني اليوم ثمار نظرة سمو الأمير منذ 6 عقود عبر ما قدمته دولة الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بتمويل مشاريع للدول العربية وغيرها».

وتابع الخالد «كنا نلجأ إلى سمو الأمير للتوجيه عندما تشتد الأمور وتتعقد المواقف ودائما نجد في التوجيه ما يعزز من دور الكويت ومكانتها في جميع القضايا».

من جهته، أكد وزير الخارجية وزير الدفاع بالإنابة الشيخ أحمد ناصر المحمد، أن «ديدن سمو الأمير أن يكون هناك دائما سلام وحوار ومعالجة لكافة الأمور بالجوانب السياسية»، مبينا أن «عندما قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون باستعراض الـ193 دولة عضو في المنظمة الدولية قام بترشيح الكويت لاستضافة المؤتمر الدولي للمانحين في سوريا.

بدوره، قال وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري في مداخلة مماثلة «يجب أن نفتخر بتكريم سمو الأمير قائدا للعمل الإنساني ونعلّم الاجيال القادمة ان نهج اهل الكويت هو نشر السلام واغاثة المنكوب ومساعدة المحتاج ونشر المحبة بين الشعوب».

وتابع الجبري، «تكريم سمو الأمير قائدا للعمل الإنساني جاء بعد جهود قام بها سموه قبل تولي مقاليد الحكم تتعلق بالعمل الخيري والإغاثي والإنساني لكافة الشعوب وإغاثة الإنسان دون تمييز».

من جانبه، أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار يوسف المطاوعة، انه يحق لنا ككويتيين ان نفخر بمناسبة اختيار صاحب السمو قائدا للعمل الإنساني وتسمية الكويت مركزا للعمل الإنساني.

وبين المطاوعة خلال مداخلة مماثلة ان استضافة الكويت بتوجيه ودعم من صاحب السمو لمؤتمر المانحين ودعم الوضع الانساني في سوريا أوضحت أن الهدف الاساسي من هذه المؤتمرات هو دعم الوضع الانساني في سوريا بعيدا عن المعطيات السياسية.

وتابع المطاوعة، «سمو الأمير حريص على تطبيق القانون تماماً.. وبما يملكه من سلطة العفو عن بعض المدانين كنت المس فيه الجانب الإنساني بعمق».

من جانبه، قال مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي، إن تكريم سمو الأمير قائدا للعمل الإنساني في الأمم المتحدة بمبادرة من الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون يُعد من أهم إنجازاتنا خلال السنوات الـ6 الماضية.

وأوضح العتيبي في مداخلة هاتفية خلال البرنامج التلفزيوني، أن المبادرات السامية التي اطلقها سمو الأمير في افريقيا وآسيا وعدة اماكن وضعت الكويت في مصاف الدول المتقدمة والمتحضرة وعُرفت بانها دولة تدعم العمل الإنساني.

من ناحية اخرى، قال الاستاذ الاكاديمي والوزير السابق د. نايف العجمي، إن الذكرى السادسة لتسمية سمو الأمير قائدا للعمل الإنساني عزيزة على نفوسنا متجذرة في قلوبنا، مشيرا إلى ان مآثر سمو الأمير تتزاحم في أذهاننا فلا ندري ما ناخذ منها وما ندع ويضيق الوقت بذكرها وإن اتسع.

وأضاف العجمي خلال مداخلة ضمن برنامج «ماذا بعد»، ان سمو الأمير كان الحصن الحصين للجمعيات الخيرية امام المناوئين لها، وتصدى لحملات المشككين فيها وذلك بتعزيز الثقة بها والتأكيد على شفافيتها وسلامة اعمالها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٣	٢٤٩٠

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تلفزيون الكويت سلط الضوء على المناسبة الخالدة بمشاركة رؤساء السلطات الثلاث

الذكرى السادسة لاختيار سمو الأمير قائداً للعمل الإنساني

مرزوق الغانم

سمو الشيخ صباح الخالد

يوسف المطاوعة

محمد الجبري

سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لدى تسلمه التكريم الأممي من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الأسبق بان كي مون

كتب عبدالله جاسم

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان اختيار الامم المتحدة لسمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد قائدا للعمل الانساني لم يات مجاملة بل نتيجة مسيرة طويلة وحصيلة مثراكمة من العطاء الثابت والراسخ.

جاء ذلك في مداخلة هاتفية للغانم مع برنامج (ماذا بعد) على تلفزيون الكويت بمناسبة الذكرى السادسة لاختيار الامم المتحدة سمو امير البلاد قائدا للعمل الانساني، واختيار الكويت مركزا للعمل الانساني.

واوضح ان تسمية سمو الأمير قائدا للعمل الانساني لم تات من باب التكريم البروتوكولي الدبلوماسي بل نتيجة مسيرة طويلة لسموه

الغانم: جردة حساب تاريخية وراء التكريم الدولي لصاحب السمو

سمو الأمير رسَّخ سياسة الاعتدال والمصالحات بديلاً عن الاقتتال والحروب

كل الكويتيين سائرون على نهج القائد.. انحياز للقانون والشرعية الدولية

صاحب السمو يقدّم الاعتبار الإنساني فوق كل الاعتبارات

صباح الخالد: صاحب السمو يزن الأمور بنظرة إنسانية ثاقبة

الأمم المتحدة شهدت لسمو الأمير وللكويت بتقديم المساعدات إلى محتاجيها في أي مكان

وذكر ان تكريم سموه لم يكن تكريما شخصيا من سكرتير عام الامم المتحدة السابق بان كي مون، بل هو تكريم من قبل المنظمة الدولية لسمو الأمير، لافتا الى ان التكريم ترجمة لما كان يعتقد به كوفي انان قبله، ويعتقد غالي، وخافيير دي كويلار وكوفي فالدهايم، وكل الأمناء المتعاقبين على الأمم المتحدة.

وقال الغانم «اعتقد ان الأمم المتحدة لم تختر سمو الأمير لموقف واحد من ملف واحد بالتحديد، بمعنى انها لم تحكم على سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد نتيجة عطائه ازاء قضية واحدة ملحة وانية بل ان الاختيار والتزكية جاءت بناء على جردة حساب تاريخية، وحصيلة مراكمة فنحن نتحدث عن 60 عاما من العطاء الثابت في ملامحه والراسخ في مرتكزاته».

وأشار الى ان الاعتدال السياسي، والميل للمصالحات، والدفع بالتسويات، والانحياز دوما الى خطاب الوفاق والحوار، وسياسات التدخل الانساني في مناطق الاحتراب، وتاييد سياسات الطاولة المستديرة بدلا من الاقتتال والحروب في كل الملفات، بعض من عناوين العطاء الطويل لسموه.

وأكد الغانم» اننا في الكويت جميعا مسؤولون ومواطنون سائرون على نفس النهج الذي اختطه سمو الأمير للكويت، الكويت التي تقرب ولا تنفر، وتجمع ولا تفرق، ولا تحب النصارع ولغة الحروب، والحاضنة لكل الفرقاء اذا تخاصموا، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لدول، وتساعد وتعاون، وتراكم الأصدقاء لا الاعداء، الكويت الصديقة والإنسانية، والمنحازة للقانون والشرعة الدولية».

واضاف» هذه هي الكويت التي ارادها سمو الأمير، وكل حكام الكويت المتعاقبين ونحن نؤمن بهذه الكويت ولن نكفر بها ابدا».

وذكر الغانم» من خلال تجاربي الشخصية مع سمو الأمير، واحتكاكي الدائم معه في الكثير من اللقاءات، احب ان أؤكد ان الجانب الانساني والحقوقي من اهم الموازين التي يزن بها سمو الأمير مواقفه والاعتبار الانساني لديه مقدم على كل الاعتبارات الأخرى، وهذا ما كنت المسه مرارا لدى سموه، ويمكن هذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل سمو الأمير يكره النصارعات الاقليمية والدولية ويرفض منطق الحرب، واستخدام لغة المدافع بدلا من لغة الحوارات السياسية الهادئة».

وكان الغانم قد استهل مداخلته الهاتفية قائلا « نرفع اكف الضراعة الى المولى عز وجل ان يحفظ اميرنا وان يشافيه وان يوجهه بثوب الصحة والعافية وان يعيده الى وطنه وشعبه سالما معافى باذن الله».

مدعاة للفخر

من جانبه سمو قال رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد من خلال اتصال هاتفي بتلفزيون الكويت: اود ان اطمئن الشعب ان اخر تقرير من الفريق الطبي الكويتي المرافق لسيدي صاحب السمو أكد ان صحة سمو الأمير مستقرة وفي تحسن، وندعو الله العلي القدير ان يمن عليه بالشفاء العاجل ويعود الى بلده واهله في اقرب وقت.

واضاف الخالد: في الحقيقة هذه المناسبة عزيزة علينا ومدعاة للفخر والاعتزاز واستذكر هذه المناسبة شاكرا الله بان اكرمني بان اكون مشاركا في هذه المناسبة لأرى بعيني واسمع باذني بحق سيدي صاحب السمو والدور الذي قام به على مدى عقود من الزمن في خدمة الانسانية وتخفيف معاناة الانسان اين ما كان وهذا في الحقيقة نتيجة لعمل كبير في المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة حيث رصدت بدقة كل الامور واختارت ان يكون صاحب السمو قائدا للعمل الانساني والكويت مركزا للعمل الانساني.

وقال الخالد: المنطقة مرت بمخاض عسير وما زلنا مستمرين في اشاره والعالم ارتبك في متابعة هذا المخاض العسير في المنطقة والحروب التي في سورية وليبيا وفي اليمن وغيرها من المناطق ونتج عنها ان اصبح ملايين من البشر في امس الحاجة لمساعدة سواء داخل البلدان او خارجها ما ابرز الدور المؤثر لسيدي صاحب السمو في وزن الامور بميزان دقيق ونظرة ثاقبة للوقوف مع الانسان اينما كان، فحين تشتد الأمور وتتعقد المواقف وتتصلب فنلجا الى صاحب السمو حفظه الله للتوجيه الذي كنا نجد فيه ما يعزز من دور الكويت ومكانتها في كل القضايا، مشيرا الى انه وعن طريق تجربة شخصية بعد الاحتفال الذي توج به صاحب السمو بهذا النقب كان له لقاء مع الأمين العام للامم المتحدة السابق بان كيمون وامام مستشاريه على طاولة المباحثات حيث قال ان انه لا يوجد اي ملاحظة عن دور الكويت في كل القضايا التي تتابعها الأمم المتحدة في كل المجالات فكل ما يدون عندنا هو «شكرا شكرا شكرا لكم ولأميركم» وما تعلمونه انما هو مساعدة تؤدون من خلالها على المبادئ المستقرة في القانون الدولي وحل النزاعات بالطرق السلمية وتقديم العون وكل الاتجاهات للانسان المحتاج في اي مكان واي زمان، وهي كلمات من الأمين العام تعكس دور الكويت ودور اميرها في هذا المخاض العسير التي تمر فيه المنطقة.

وحول حرص صاحب السمو ومساعيه الدائمة لدعم حياة الانسان وتحسين ظروفه قال الخالد: لا شك ونحن اليوم نحتفل بالعيد العالمي للعمل الخيري وهذا الامر انطلق منذ عقود وسيدي صاحب السمو يعتبر من القادة ومنذ ستة عقود حيث كان استقلال الكويت 1961 وانشاء الصندوق الكويتي للتنمية في نفس العام والذي قدمت الكويت من خلاله تمويل كل المشاريع للدول العربية وغيرها ما يقارب ال 106 دول في دعم بناها التحتية وطرقها ومولدات الكهرباء والسدود والجسور وفي مجالات التعليم والصحة، وهي نظرة من 60 عاما وكان يقودها صاحب السمو لمساعدة الانسان اين ما كان ونقدم تمويل تقيد الانسان في تعليمه وصحته وفي حياته مشيرا الى ان هذه النظرة التي نجني ثمارها اليوم بالسمعة الطيبة للكويت والسمعة الطيبة لحضرة صاحب السمو.

يوم مشهود

من جانبه قال رئيس المجلس الاعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز والمحكمة الدستورية المستشار يوسف المطاوعة من خلال اتصال هاتفي مع تلفزيون الكويت: هذه المناسبة وهي اختيار صاحب السمو قائدا للعمل الانساني وتسمية الكويت مركزا للعمل الانساني يحق لنا ككويتيين ان نفخر بها وهو يوم مشهود في التاريخ الكويتي في العطاء الانساني الذي تمتله الأمم المتحدة لصاحب السمو حفظه الله والكويت، وبهذه المناسبة اتقدم باسمي وباسم رجال القضاء جميعا وباسم الشعب الكويتي بان ادعو بتمام العافية والصحة وطول العمر لحضرة صاحب السمو امير البلاد.

واضاف: اختيار صاحب السمو كقائد للعمل الانساني مرحلة تالية لاختيار الشعب الكويتي لصاحب السمو أبا قبل ان يكون قائدا وأميرا، وتقدير المجتمع الدولي للسياسة الخارجية لدولة الكويت والمكانة الدولية للكويت في مجال الاغاثة والكوارث الطبيعية واسهاماتها السخية في هذا الجانب والعطاء المجرد من اي غرض هذا ما نطلق عليه النجاح في الدبلوماسية الانسانية من خلال دعم الكويت للدعم الانساني للأمم المتحدة في مساعدة الدول المتضررة من الكوارث والمواقف الكويتية الواضحة تجاه ذلك، عدا عن المساهمات المالية السنوية والثابتة في منظمات الدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة وكلنا يتذكر الموقف الصعب الذي تعرضت اليه وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين واكدت ان تتعطل اعمالها لولا مبادرة صاحب السمو بالتوجيه بدعم الوكالة باكثر من 50 مليون دولار.

وتابع: واستضافة الكويت بتوجيه من صاحب السمو ودعم كبير منه للمانحين ودعم الوضع الانساني في سورية الامر الذي كان يميز بين الوضع السياسي والانساني كل على حده، والهدف الانساني كان الدعم للوضع الانساني في سوريا بمعدا عن المعطيات السياسية والتعاطي مع الحكومات ومن خلال هذا المؤتمر الكويت ساهمت بمليار ونص المليار دولار.

وقال المطاوعة: هناك كثير من اللقاءات تعقب وقوع كوارث طبيعية او حوادث فيها جانب انساني مؤلم كان سموه يبادر للحديث حول هذا الموضوع، وكذلك بالشان القضائي فصاحب السمو حريص على تحقيق القانون تماما وبما يعكفه من سلطات بالعفو عن الجرائم وبعض المدانين الممس الجانب الانساني فيه بعمق وكان يحدثني عن بعض الطلبات المقدمة وبعض القوانين الامر الذي ينم عن تجنب الجانب الانساني لدى سموه بوضوح نجاه تلك الطلبات.

انظار العالم

بدوره قال وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري من خلال اتصال هاتفي مع تلفزيون الكويت القناة الاولى: في البداية ندعو الله العلي القدير ان يمن على حضرة صاحب السمو بالشفاء العاجل وان يعود الى ارض الوطن مشافى معافى باذن الله، أما بخصوص هذا التكريم الاستثنائي ما جاء الا بعد جهود قام بها حضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه حتى قبل ان يتولى مقاليد الحكم تتعلق بالعمل الخيري والاغاثي والانساني لجميع الشعوب واغاثة الانسان دون النظر الى دينه او عرقه او لونه، هي للانسان فقط وهذا ما لفت انظار العالم اجمع وحظيت هذه الجهود بتقدير عالمي ما جعل منظمة الأمم المتحدة تكرم صاحب السمو بلقب قائد العمل الانساني والكويت مركزا للعمل الانساني.

وحول دور الاعلام في دعم والحفاظ على رسالة العمل الخيري ونهجه قال الجبري: عندما نتحدث عن رسالة سمو الأمير الانسانية فنحن نتحدث عن اسمى الرسائل والاهداف على الاطلاق ودورنا كاعلام تعزيز هذه القيم للأجيال القادمة، ولله الحمد ان الدور الريادي والانساني لصاحب السمو موجود لدى ابناء الشعب الكويتي كافة بحيث نرى الكويتيين دائما سباقين الى العمل الخيري ويكاد لا يوجد مكان في العالم الا ووصله العمل الخيري الانساني سواء على المستوى الرسمي او حتى على المستوى الشعبي.

وهي نعمة كبيرة من بها الله تعالى على اهل الكويت قيادة وشعبا ما عزّز ان تكون الكويت مركزا للعمل الانساني كما نال قائدها لقب قائد العمل الانساني.

واضاف الجبري: ومثل هذا التكريم وهذه الذكرى العزيزة على قلوبنا جميعا يجب ان نفتخر بها جميعا ونعلم الأجيال القادمة ان نهج اهل الكويت نشر السلام واغاثة المنكوب ومساعدة المحتاج ونشر المحبة بين الشعوب والتي تعتبر اساسا تعاليم ديننا الحنيف.

المطاوعة: صاحب السمو والد للجميع قبل أن يكون قائداً وأميراً

تقدير المجتمع الدولي للكويت وأميرها مجرد من الأغراض والأهواء

الجانب الإنساني يدفع صاحب السمو لإعانة كل الملهوفين

الجبري: جهود سمو الأمير دفعت العالم لاختياره قائداً للعمل الإنساني

طابع تذكاري بمناسبة التكريم الأممي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٠-٩-٧	٣	٤٠٧٦

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تسري أحكامه بأثر رجعي اعتباراً من 12 مارس الماضي

قانون الإيجارات الجديد: لا حكم بإخلاء العقار في حال تعطيل الأعمال بقرار من مجلس الوزراء

■ القانون نص على تشكيل دائرة إيجارات من قاضٍ واحد للفصل في المنازعات المتعلقة بالإيجارات أياً كانت قيمتها والتعويضات المترتبة عليها

طارق عرابي ـ عبدالكريم احمد

صدر قانون رقم 15 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن إيجار العقارات، حيث تمت إضافة فقرة جديدة إلى البند رقم 1 من المادة 20 من المرسوم بالقانون نصت على التالي:

«وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بإخلاء العين المؤجرة إذا تخلف المستأجر عن سداد الاجرة خلال الفترة التي يقرر مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل خلالها في جميع المرافق العامة للدولة حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة والتي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، على أن تحدد المحكمة طريقة سداد المستأجر الأجرة المتأخرة وفقا لظروف الدعوى».

ونصت المادة الثانية من القانون على أن يستبدل بنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة 24 من المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 النص الآتي:

«تنشأ بالمحكمة الكلية دائرة إيجارات تشكل من قاض واحد، وتختص على غرفة او اكثر حسب الحاجة تختص دون غيره بالفصل في المنازعات المتعلقة بالإيجارات أيا كانت قيمتها والتعويضات المترتبة على هذه المنازعات».

أما المادة الثالثة من القانون فتضمنت إضافة مادة جديدة تحت رقم (26 مكررا د) إلى المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 نصها الآتي:

«في الاحوال التي يقرر فيها مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة والتي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، لا تحسب مدة التعطيل أو الوقف ضمن المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون، على أن يستأنف حسابها اعتبارا من اليوم الذي يعينه مجلس الوزراء للعودة إلى العمل».

المستشار د. عادل بورسلي

ونصت المادة الرابعة من القانون على أن يبدأ تنفيذ العمل به اعتبارا من تاريخ 12 مارس 2020، وينشر في الجريدة الرسمية.

المذكرة الايضاحية

وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم 15 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1978، انه نظرا لما تمر به البلاد حاليا من أزمة انتشار وباء كورونا، وما ترتب عليه من صدور قرار مجلس الوزراء بتعطيل المرافق العامة في الدولة حماية للأمن والسلم العام والصحة العامة، وانه قد ترتب على ذلك تعطيل بعض الأنشطة التجارية مما يرؤي معه حماية المستأجرين المتضررين من هذه الحالة من الحكم عليهم بإخلاء العقارات المؤجرة.

وقد جاء مشروع القانون بإضافة فقرة جديدة إلى البند رقم 1 من المادة 20 من المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن إيجار العقارات تقرر عدم جواز الحكم بإخلاء العين المؤجرة في حالة تخلف المستأجر عن سداد الاجرة خلال الفترة التي يقرر مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل خلالها في جميع المرافق العامة للدولة حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة التي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، وتقوم المحكمة المختصة بتحديد طريقة سداد الاجرة المتأخرة لصالح المؤجر ومدة التقسيط وقيمة كل قسط وفقا للحالة المالية للمستأجر وظروف كل دعوى.

كما استبدل مشروع القانون بنص الفقرتين الاولى والثانية من المادة 24 من المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 المشار إليه، بان تشكل دائرة إيجارات من قاض واحد بالمحكمة الكلية وتشتمل على غرفة او أكثر حسب الحاجة، وذلك للعمل على زيادة عدد الدوائر المختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالايجارات، أيا كانت قيمتها والتعويضات المترتبة على هذه المنازعات.

ولما كانت المدة الزمنية بتوقف الاعمال أو تعطيلها غير محددة فقد رؤي إضافة مادة جديدة برقم (26 مكررا د) إلى المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 المشار إليه، تقرر عدم احتساب مدة التعطيل أو الوقف التي يقررها مجلس الوزراء ضمن المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون، على أن يستأنف حسابها اعتبارا من اليوم الذي يعينه مجلس الوزراء للعودة إلى العمل، وتسري أحكام مشروع القانون بأثر رجعي من تاريخ 12 مارس 2020.

هذا وأصدر رئيس المحكمة الكلية المستشار د. عادل بورسلي قرار رقم (52) لعام 2020 بإلغاء جميع دوائر الإيجارات القائمة بجميع المحافظات جاء فيه:

ـ مادة أولى: تلغى جميع دوائر الإيجارات القائمة بجميع المحافظات (كلي وجزئي).

ـ مادة ثانية: تنشأ دوائر الإيجارات الكلية على النحو المبين.

مادة ثالثة: يكون انعقاد جميع جلسات دوائر الإيجارات بالمحافظات في الفترة الثانية التي تبدأ من الساعة الحادية عشرة صباحا.

مادة رابعة: يتولى المكتب الفني إحالة جميع القضايا المتداولة امام دوائر الايجارات الكلية والجزائية الملغاة الى دوائر الإيجارات النظيرة المبينة بالجداول السابقة على أن تكون الجلسات في ذات الأيام المحددة للانعقاد قبل الالغاء كلما أمكن ذلك.

مادة خامسة: يسري هذا القرار اعتبارا من 6/9/2020 ويُخطر الزملاء المعنيون به.

مادة سادسة: على إدارة الكتاب اتخاذ اللازم نحو تنفيذ القرار وترتيب القاعات وتسمية أمناء السر واستحداث الكودات والرموز التكنولوجية بنظام المعلومات، وذلك بالتنسيق مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والإدارات المختصة بالوزارة.

بالجداول التالية:

أولا (الإيجارات العاصمة)

اليوم	الهيئة القضائية	مكان وزمان الانعقاد
الأحد	يوسف داود عبدالله السلمان	قصر العدل (فترة ثانية)
الاثنين	عبدالرزاق حمد عبدالرزاق العثمان	قصر العدل (فترة ثانية)
الثلاثاء	محمد فريد يوسف الوقيان	قصر العدل (فترة ثانية)
الأربعاء	د.فهيد عبدالله حجرف العجمي	قصر العدل (فترة ثانية)
الخميس	عبدالعزيز السيد يوسف الرفاعي	قصر العدل (فترة ثانية)
الأحد	بدر سليمان ادبيان سليمان المطيري	قصر العدل (فترة ثانية)
الاثنين	أحمد علي أحمد الصدي	قصر العدل (فترة ثانية)
الثلاثاء	عبدالعزيز محمد عبدالهادي المطيري	قصر العدل (فترة ثانية)
الأربعاء	مشعل يوسف عبدالله العمار	قصر العدل (فترة ثانية)
الخميس	باني عبد سيف الخرينج	قصر العدل (فترة ثانية)
الأحد	عبدالله موسى محمد أبو علبان	قصر العدل (فترة ثانية)
الاثنين	صالح خالد صالح المزيني	قصر العدل (فترة ثانية)
الثلاثاء	حمد أحمد خالد الوزان	قصر العدل (فترة ثانية)
الأربعاء	أحمد محمد خالد الدهيشي	قصر العدل (فترة ثانية)
الخميس	مطلق عبدالله مطلق المهمل	قصر العدل (فترة ثانية)

ثانيا: إيجارات حولي

اليوم	الهيئة القضائية	مكان وزمان الانعقاد
الأحد	يوسف عايض عياد الرشيدي	محكمة حولي (فترة ثانية)
الاثنين	عبدالعزيز عبدالرضا يعقوب كراشي	محكمة حولي (فترة ثانية)
الثلاثاء	عبدالله منير عبدالله النوري	محكمة حولي (فترة ثانية)
الأربعاء	محمد مطلق حمود المطيري	محكمة حولي (فترة ثانية)
الخميس	عبدالله محمد عبدالرحمن الرويح	محكمة حولي (فترة ثانية)
الأحد	جابر معتق حمود محمد الضعينة	محكمة حولي (فترة ثانية)
الاثنين	عبيد عوض مجبل العصيمي	محكمة حولي (فترة ثانية)
الثلاثاء	طلال مرزوق عسكر المطيري	محكمة حولي (فترة ثانية)
الأربعاء	محمد سالم سعد الغريب	محكمة حولي (فترة ثانية)
الخميس	فيصل راشد سالم الحربي	محكمة حولي (فترة ثانية)
الأحد	منيف نايف متروك المطيري	محكمة حولي (فترة ثانية)
الاثنين	ناصر عيسى إبراهيم الشهاب	محكمة حولي (فترة ثانية)
الثلاثاء	يوسف معجب العتيبي	محكمة حولي (فترة ثانية)
الأربعاء	يوسف أحمد علي عبدالله السلاحي	محكمة حولي (فترة ثانية)
الخميس	محمد جاسم محمد الشهاب	محكمة حولي (فترة ثانية)
الأحد	أسعد طارق يوسف العمر	محكمة حولي (فترة ثانية)
الاثنين	مبارك خالد مبارك ناصر المنديل	محكمة حولي (فترة ثانية)
الثلاثاء	عبدالله هاظل مبارك هاظل العتيبي	محكمة حولي (فترة ثانية)
الأربعاء	عبدالله غازي عبيد السمار	محكمة حولي (فترة ثانية)
الخميس	فهد سعيد محمد العوضي	محكمة حولي (فترة ثانية)
الأحد	د.محمد جاسم محمد الصانع	محكمة حولي (فترة ثانية)

ثالثا: إيجارات الأحمدي

اليوم	الهيئة القضائية	مكان وزمان الانعقاد
الأحد	أحمد طلق حميد العتيبي	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الاثنين	خالد وليد يوسف الصقر	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الثلاثاء	فهد فيصل عبدالرحمن الصرعاوي	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الأربعاء	بسام خليفة سلمان الغوينم	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الخميس	عبدالله عبدالهادي عبدالعزيز الهويدي	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الأحد	نايف فراج فهد غنيم المطيري	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الاثنين	نصف عيسى نصف العصفور	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الثلاثاء	مهلهل عبدالعزيز مهلهل الياسين	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الأربعاء	يوسف صبيح أحمد الأصبحي	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الخميس	عبدالمحسن عبدالله مساعد العجيل	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الأحد	محمد عبدالمنعم محمد العجيري	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الاثنين	حسين حميد ناصر الفلاف	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الثلاثاء	مبارك خالد مبارك الوهيب	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الأربعاء	خالد أحمد عبدالوهاب البابطين	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)
الخميس	ناصر علي خلف الحقان	محكمة الأحمدي (فترة ثانية)

رابعاً: إيجارات الفروانية

اليوم	الهيئة القضائية	مكان وزمان الانعقاد
الأحد	عبداللطيف حمد عبداللطيف الهولي	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الاثنين	فهد عوض عايض الديحاني	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الثلاثاء	فيصل راشد إسماعيل الياسين	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الأربعاء	أحمد يوسف عبدالله القصيمي	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الخميس	سليمان عبدالله أحمد بن يوسف	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الأحد	عبدالله خالد فيصل أحمد الهندي	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الاثنين	بدر رشيد حمد العنزي	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الثلاثاء	عبدالرحمن خالد عبدالرحمن المجحم	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الأربعاء	د.بدر بذر ضيف الله الديحاني	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الخميس	منصور طرجم حماد العجمي	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الأحد	سعد عمير سعد العجمي	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الاثنين	أحمد علي أحمد الصالح	محكمة الرقعي (فترة ثانية)
الثلاثاء	سالم عبدالعزيز سالم الرفاعي	محكمة الرقعي (فترة ثانية)

خامساً: إيجارات الجهراء

اليوم	الهيئة القضائية	مكان وزمان الانعقاد
الأحد	محمد يوسف محمد الجسمي	محكمة الجهراء (فترة ثانية)
الاثنين	عبدالرحمن طارق ناصر البعيجان	محكمة الجهراء (فترة ثانية)
الثلاثاء	سلطان فيصل نغيميش الدويش	محكمة الجهراء (فترة ثانية)
الأربعاء	وليد خالد محمد شاهين الربيع	محكمة الجهراء (فترة ثانية)
الخميس	سالم عبدالعزيز سالم الرفاعي	محكمة الجهراء (فترة ثانية)

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٤	١٥٩٥٣

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

رئيس المحكمة الكلية يُلغي دوائر الإيجارات القائمة.. وينشئ أخرى جديدة

أصدر رئيس المحكمة الكلية المستشار عادل بورسلي قرارا ألغى بموجبه جميع دوائر الإيجارات القائمة في المحافظات وإنشاء دوائر جديدة في المحكمة الكلية (كلي وجزئي).

وقد صدر، أمس، في الجريدة الرسمية التعديلات على أحكام المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن إيجارات العقارات.

وفي المادة الأولى من القانون أضيفت فقرة جديدة نصها «وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بإخلاء العين المؤجرة إذا تخلف المستأجر عن سداد الأجرة خلال الفترة التي يقرر مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل خلالها في جميع المرافق العامة للدولة، حماية للأمن أو السلم العام، أو الصحة العامة، والتي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، على أن تحدد المحكمة طريقة سداد المستأجر الأجرة المتأخرة وفقاً لظروف الدعوى».

وقضت التعديلات بـ «تنشأ بالمحكمة الكلية دائرة إيجارات تشكل من قاض واحد وتشتمل على غرفة

أو أكثر حسب الحاجة تختص دون غيرها بالفصل في المنازعات المتعلقة بالإيجارات أياً كانت قيمتها والتعويضات المترتبة على هذه المنازعات».

وجاء في التعديلات «في الاحوال التي فيها مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة حماية للامن أو السلم العام أو الصحة العامة، والتي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، لا تحسب مدة التعطيل أو الوقف ضمن المواعيد المنصوص في هذا القانون، على أن يستأنف حسابها اعتبارا من اليوم الذي يعينه مجلس الوزراء للعودة إلى العمل».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٢	٢٤٩٠

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

إلغاء دوائر الإيجارات القائمة وإنشاء الجديدة في المحكمة الكلية

| كتب ناصر الفرحان |

أصدر رئيس المحكمة الكلية المستشار عادل بورسلي قراراً ألغى بموجبه جميع دوائر الإيجارات القائمة بجميع المحافظات (كلي وجزئي) وإنشاء دوائر إيجارات جديدة بالمحكمة الكلية. وأوضح القرار، الذي حصلت «الراي» على نسخة منه، أن يكون انعقاد جميع جلسات دوائر الإيجارات خلال الفترة الثانية بعد الساعة 11 صباحاً، على أن يقوم المكتب الفني بإحالة جميع القضايا المتداولة أمام الدوائر الملغاة الى دوائر الإيجارات الجديدة، على أن يبدأ سريان القرار من أمس في 6 سبتمبر. وأشار مصدر قضائي لـ«الراي»، إلى أن القرار جاء تنفيذاً لتعديل القانون 15 /2020 الذي حدد قاضياً واحداً لكل دائرة، بدلاً من 3 قضاة في القانون السابق، مما يعطي مرونة في الإجراءات واختصاراً للوقت والجهد، وسرعة إصدار الأحكام القضائية. وبيّن القرار الدوائر الجديدة على النحو التالي:

أولاً: إيجارات العاصمة

اليوم	الهيئة القضائية
الاحد	يوسف داود عبدالله السلمان
الاثنين	عبدالرزاق حمد عبدالرزاق العثمان
الثلاثاء	محمد فريد يوسف الوقيان
الاربعاء	فهيد عبدالله حجرف العجمي
الخميس	عبدالعزيز السيد يوسف الرفاعي
الاحد	بدر سليمان أدبيان سليمان المطيري
الاثنين	احمد علي احمد الصدي
الثلاثاء	عبدالعزيز محمد عبدالهادي المطيري
الاربعاء	مشعل يوسف عبدالله العمار
الخميس	باني عيد سيف الخرينج
الاحد	عبدالله موسى محمد ابو عليان
الاثنين	صالح خالد صالح لمزيني
الثلاثاء	حمد احمد خالد الوزان
الاربعاء	احمد محمد خالد الدهيشي
الخميس	مطلق عبدالله مطلق المهمل

ثانيا: إيجارات حولي

الاحد	يوسف عايض عياد الرشيدي
الاثنين	عبدالعزيز عبدالرضا يعقوب كراشي
الثلاثاء	عبدالله منير عبدالله النوري
الاربعاء	محمد مطلق حمود المطيري
الخميس	عبدالله محمد عبدالرحمن الرويح
الاحد	جابر معتق حمود محمد الضعينه
الاثنين	عبيد عوض مجبل العصيمي
الثلاثاء	طلال مرزوق عسكر المطيري
الاربعاء	محمد سالم سعد الغريب
الخميس	فيصل راشد سالم الحربي
الاحد	منيف نايف متروك المطيري
الاثنين	ناصر عيسى ابراهيم الشهاب
الثلاثاء	يوسف معجب العتيبي
الاربعاء	يوسف احمد علي عبدالله السلاحي
الخميس	محمد جاسم محمد الشهاب
الاحد	أسعد طارق يوسف العمر
الاثنين	مبارك خالد مبارك ناصر المنديل
الثلاثاء	عبدالله هاظل مبارك هاظل العتيبي
الاربعاء	عبدالله غازي عبيد السمار
الخميس	فهد سعيد محمد العوضي
الاحد	محمد جاسم محمد الصايغ

ثالثا: إيجارات الأحمدي

الاحد	احمد طلق حميد العتيبي
الاثنين	خالد وليد يوسف الصقر
الثلاثاء	فهد فيصل عبدالرحمن الصرعاوي
الاربعاء	بسام خليفة سلمان الغوينم
الخميس	عبدالله عبدالهادي عبدالعزيز الهويدي
الاحد	نايف فراج فهد غنيم المطيري
الاثنين	نصف عيسى نصف العصفور
الثلاثاء	مهلهل عبدالعزيز مهلهل الياسين
الاربعاء	يوسف صبيح احمد الاصبحي
الخميس	عبدالمحسن عبدالله مساعد العجيل
الاحد	محمد عبدالمنعم محمد العجيري
الاثنين	حسين حميد ناصر القلاف
الثلاثاء	مبارك خالد مبارك الوهيب
الاربعاء	خالد احمد عبدالوهاب البابطين
الخميس	ناصر علي خلف الحقان

رابعا: إيجارات الفروانية

الاحد	عبداللطيف حمد عبداللطيف الهولي
الاثنين	فهد عوض عايض الديحاني
الثلاثاء	فيصل راشد اسماعيل الياسين
الاربعاء	احمد يوسف عبدالله القصيمي
الخميس	سليمان عبدالله احمد بن يوسف
الاحد	عبدالله خالد فيصل احمد الهندي
الاثنين	بدر رشيد حمد العنزي
الثلاثاء	عبدالرحمن خالد عبدالرحمن المجحم
الاربعاء	بدر بندر ضيف الله الديحاني
الخميس	منصور طرجم حماد العجمي
الاحد	سعد عمير سعد العجمي
الاثنين	احمد علي احمد الصالح
الثلاثاء	سالم عبدالعزيز سالم الرفاعي

خامسا: إيجارات الجهراء

الاحد	محمد يوسف محمد الجسمي
الاثنين	عبدالرحمن طارق ناصر البعيجان
الثلاثاء	سلطان فيصل نغيميش الدويش
الاربعاء	وليد خالد محمد شاهين الربيع
الخميس	سالم عبدالعزيز سالم الرفاعي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٤	١٤٩٥٣

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إنشاء دائرة متخصّصة في المحكمة الكلية

سداد الإيجارات المتأخرة بسبب «كورونا»... اختصاص قضائي

| كتب علي إبراهيم |

صدرت أمس في الجريدة الرسمية التعديلات على أحكام المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 بشأن إيجارات العقارات.

وفي المادة الأولى من القانون، أضيفت فقرة جديدة نصها «وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بإخلاء العين المؤجرة إذا تخلّف المستأجر عن سداد الأجرة، خلال الفترة التي يقرّر مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل خلالها في جميع المرافق العامة للدولة، حماية للأمن أو السلم العام، أو الصحة العامة، والتي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، على أن تحدد المحكمة طريقة سداد المستأجر الأجرة المتأخرة وفقاً لظروف الدعوى».

وقضت التعديلات بأن «تنشأ بالمحكمة الكلية دائرة إيجارات من قاض واحد، وتشتمل على غرفة أو أكثر حسب الحاجة، تختص دون غيرها بالفصل في المنازعات المتعلّقة بالإيجارات أياً كانت قيمتها والتعويضات المترتبة على هذه المنازعات».

وجاء في التعديلات بأنّه في الأحوال التي يقوم فيها مجلس الوزراء بتعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة، حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة، والتي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، لا تحسب مدة التعطيل أو الوقف ضمن المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون، على أن يُستأنف حسابها اعتباراً من اليوم الذي يعيّنه مجلس الوزراء للعودة إلى العمل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٩	١٤٩٥٣

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دخلاء السوق العقاري بوابة خلفية لغسل الأموال

عقاريون: الظاهرة تتراوح بين 20 و30% من سوق الوساطة

أوضح عقاريون أن تشديد العقوبات وفرض الغرامات على الدخلاء في السوق العقاري بات ضرورة ملحة؛ بالإضافة إلى التأكد من ان الاعلانات العقارية تكون عن طريق مكاتب عقارية لا عن طريق سائق أو طباخ أو مندوب!

عبدالرحمن الحسينان

عبدالعزير الدغيشم

أحمد الأحمد

حذر عقاريون من ظاهرة الدخلاء في السوق العقاري وخطورة تلك الظاهرة على القطاع العقاري كونها بوابة خلفية لغسل الأموال.

وفيما قدر بعضهم الظاهرة بحدود تتراوح بين 20 و30 بالمئة من إجمالي العاملين في مهنة الوساطة العقارية.

وأوضحوا ان تشديد العقوبات وفرض الغرامات على الدخلاء بات ضرورة ملحة؛ بالإضافة إلى التأكد من ان الاعلانات العقارية تكون عن طريق مكاتب عقارية وليس عن طريق سائق او طباخ او مندوب!

وشددوا على ان رقابة وزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل مطلوبة للدخول في السوق العقاري. وفيما يلي التفاصيل:

بداية، أكد الباحث المتخصص في الشأن العقاري عبدالرحمن الحسينان ان دخلاء وسطاء العقار يمثلون بوابة خلفية لغسل الأموال لقيامهم بترويج عقارات تقدر بالملايين وواقع المهن الحاصلين عليها لا يتناسب مع تلك الدخول.

واستدرك بالقول: هؤلاء الدخلاء مهنهم لا تمت للعمل العقاري بصلة وغير معتمدين لدى البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة التي تختار كبرى المكاتب العقارية لتقييم عقاراتها المرهونة أو المملوكة.

وتساءل الحسينان: لماذا لا تتدخل الدولة بضبط السوق وجعل مهنة الوساطة العقارية عن طريق وزارة التجارة وإدارة التسجيل العقاري وتجريم كل من يزاول المهنة بشكل غير مشروع.

وقال ان فحص الإعلانات والتدقيق عليها من قبل الجهات المعنية ممثلة في وزارة التجارة والصناعة وإدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل ضرورة لفلترة السوق وتطوير دور الوساطة العقارية والتي تمثل في دول مجاورة أحد مصادر الدخل القومي بها.

ولفت أن أحد الدخلاء عرض عقاراً بقيمة 4.5 ملايين دينار دون أن يملك وثيقة العقار وفي الوقت نفسه يقوم بعرض العقار دون أي مستندات تمكن المشتري من التأكد من صحة العقار المعروض.

ووجه الحسينان عتاباً على بعض التجار الذين يديرون شركات عقارية ويقومون بالاستعانة بهؤلاء الدخلاء في تعاملاتهم العقارية وهم أصلاً غير مؤهلين للتعامل في المجال العقاري وليس لديهم الخبرة الكافية.

ضوابط مشددة

ومن ناحيته، قدر الخبير العقاري عبدالعزير الدغيشم حجم الدخلاء في السوق العقاري بنسبة تتراوح بين 20 و30 بالمئة من عدد الوسطاء العاملين في السوق العقاري.

وبين ان الدخلاء يمثلون إشكالية حقيقية في السوق ومن يقوم بتسهيل دخولهم تجار العقارات بيعا وشراء.

وأبدى الدغيشم موافقته بأن قيمة العقارات التي يروجها الدخلاء كبير للغاية ولا يتناسب أبدا مع وضعهم من حيث مستوى المهن الخاص بهم.

وأشار ان من حق صاحب الدفتر الاستعانة بمساعد له؛ على ان يقوم فقط بعمل بعض الإجراءات البسيطة فقط ولا يكون له علاقة بالدفتر والصفقات العقارية التي يقوم بها المكتب.

وشارك الدغيشم الرأي القائل بضرورة وجود الكثير من الإجراءات الواجب تطبيقها لفلترة السوق العقاري من ناحية والعمل على منع مزيد من الدخلاء إلى السوق وان تطبق الشروط الموضوعة من قبل وزارة التجارة والصناعة وإدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل على كافة العاملين في السوق.

فوضى يعانيها السوق

ومن جانبه، لفت المقيم العقاري أحمد عبدالحكيم الأحمد ان القانون الكويتي ينص على ان من يزاول مهنة الوساطة العقارية يجب ان يكون شخصا كويتيا صاحب رخصة أو شخصا ينوب عنه للقيام بهذا الدور.

وذكر الأحمد ان السوق يعاني منذ فترة ليست بالقصيرة فوضى وغياب سيطرة؛ فنجد حارس البناية يقوم بوضع اعلانات او سكرتير الشركة يقوم بوضع الإعلانات ونشاهد كذلك ملاك العقار يضعون بعض الأشخاص لديهم ليس لهم علاقة بالمهنة مطلقا.

واستدرك ان هناك مساومات من بعض الأشخاص حول عمولات بعض العقارات التي يقومون بعرضها للبيع في السوق.

وأشار إلى ان الدخلاء في السوق العقاري ليس عليهم رقيب او حسيب ويقوم صاحب المكتب بتحمل اي شيء يرتكبه الدخلاء ومن يتحمل الخطأ صاحب المكتب الذي قام بتأجير الدفتر ويترتب على ذلك أخطاء كثيرة.

وأوضح ان الأمر يحتاج إلى ضبط آليات السوق العقاري من خلال مراقبة الإعلانات العقارية التي يتم الإعلان عنها وان يتم التأكد أنها صادرة من مكاتب عقارية لديها رخصة عقارية حقيقية وليس صادرا عن سائق او طباخ او مندوب؛ بالإضافة إلى وضع غرامات لأي فرد يقوم بمخالفة الشروط المنصوص عليها في القانون ماليا وبالسجن مدة لا تقل عن عامين وغرامة 10000 دينار، مع توقيع عقوبة على البائع أو المشتري.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	١٢	٤٥٢٠

الأنباء
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

تختص النيابة العامة بالتحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون

«الأنباء» تنشر قانون حق الاطلاع: 10 حالات يحظر فيها الكشف عن المعلومة

■ تلتزم الجهات بأن تنشر على موقعها الإلكتروني خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون دليلاً يحتوي على قوائم المعلومات المتاح الكشف عنها

صدر قانون رقم 12 لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات، جاء فيه:

المادة 1

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات المعنى الموضح قرين كل منها:

– الجهة/ الجهات: الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والشركات الكويتية التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الجهات المذكورة بنسبة تزيد على 50٪ من رأسمالها، والشركات والمؤسسات الخاصة التي تحتفظ بمعلومات أو مستندات نيابة عن هذه الجهات:

– الموظف المختص: الموظف الذي تحدده الجهة لاستلام طلبات الحصول على المعلومات والنظر فيها والرد عليها.

– المعلومة: البيان أو الإفادة أو المعرفة أو المضمون الذي يتصل بموضوع معًا، وتكون المعلومة إما مكتوبة أو مرسومة أو مقروءة أو مسموعة أو مرئية، أو غيرها من الوسائل.

– الشخص: كل شخص طبيعي أو اعتباري له مصلحة في الحصول على المعلومة من الجهة.

الفصل الثاني: الاطلاع على المعلومات – المادة 2

يحق لكل شخص الاطلاع على المعلومات التي في حوزة الجهات والحصول عليها بما لا يتعارض مع هذا القانون والتشريعات النافذة. كما يحق له الاطلاع على القرارات الإدارية التي تمس حقوقه ومعرفة المعلومات التي يحتويها أي مستند يتعلق به.

المادة 3

يجب على الجهات تسهيل الحصول على المعلومات للأشخاص وضمان كشفها في التوقيت وبالكيفية المنصوص عليها في هذا القانون.

كما يجب عليها أن تعين موظفا مختصا أو أكثر للنظر في طلبات الحصول على المعلومات تكون لديه الخبرة والدراية الكافية في أعمالها، ومنحه الصلاحيات اللازمة للبحث والوصول الى المعلومة المطلوبة وتقديمها لمن يطلبها.

المادة 4

يجب على كل جهة تنظيم وتصنيف وفهرسة المعلومة والوثائق التي تتوافر لديها حسب الأصول المهنية والفنية المرعية، وتصنيف ما يجب اعتبارها منها سريا ومحميا طبقا للقانون وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون.

الفصل الثالث: إفصاح الجهة – المادة 5

تلتزم الجهات بأن تنشر على موقعها الالكتروني خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون دليلا يحتوي على قوائم المعلومات المتاح الكشف عنها، وعلى الأخص ما يلي:

1 – القوانين والنظم واللوائح والقرارات التي تعمل بموجبها، والسياسات العامة التي تؤثر على الأفراد، والاجراء المتبع في عمليات اتخاذ القرار بما في ذلك قنوات الإشراف والمساءلة.

2 – الهيكل التنظيمي والاختصاصات والوظائف والواجبات، وكذلك السياسات والوثائق التنظيمية.

3 – دليل بأسماء رؤساء الجهات وشاغلي الوظائف القيادية أو من في حكمهم، وسلطاتهم وواجباتهم، وآلية التواصل معهم.

4 – معلومات عن برامج ومشروعات وأعمال الجهة، والإجراءات التي يستطيع الأفراد على أساسها التعرف عليها بما في ذلك مؤشرات الأداء والجودة والمشتريات والمناقصات.

5 – وضع خاصية في الموقع الالكتروني لمشاركة الأفراد بمقترحاتهم وآرائهم وشكاواهم في كل ما يتعلق بأعمال الجهة وآلية الرد عليهم.

6 – دليل مبسط حول كيفية تقديم طلب بالمعلومات لديها، وأية بيانات ذات صلة بمسؤولي المعلومات.

الجرائم الإلكترونية

■ على الجهات تسهيل الحصول على المعلومات وكشفها في التوقيت وبالكيفية المنصوص عليها

■ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار في 4 حالات

عمل من تاريخ تسلمه، ويجوز تمديد هذه المدة لمدة مماثلة أو أكثر اذا كان الطلب يتضمن عددا كثيرا من المعلومات، أو كان الوصول الى المعلومة يستوجب استشارة جهة أخرى مع إخطار الطالب بذلك، على ألا يزيد مجموع هذه المدد في جميع الأحوال على ثلاثة أشهر.

المادة 9

يجب على الموظف المختص عند الموافقة على الطلب أن يمكن الشخص من الاطلاع على المعلومات الخاصة به، وتسليمه صورا من الوثائق المرتبطة بها في حالة طلبها بعد سداد الرسم الذي تحدده اللائحة التنفيذية.

المادة 10

اذا احتوى الطلب على أكثر من معلومة، وكان بعضها يدخل في نطاق حماية الخصوصية المحددة في هذا القانون، فعلى الجهة تجزئة الطلب متى كان ذلك ممكنا وإلا تم رفضه.

المادة 11

يجب على الموظف المختص إخطار الطالب كتابة برفض طلبه، مع بيان أسباب الرفض.

الفصل الخامس: حماية المعلومات – المادة 12

يحظر على الجهة الكشف عن المعلومة في الحالات الآتية:

1 – اذا كان الكشف يمس الأمن الوطني أو الأمن العام أو القدرات الدفاعية، وتشمل:

– الأسلحة والتكتيكات والاستراتيجيات والقوات والعمليات العسكرية.

– المعلومات الاستخباراتية التي تتعلق بإحباط الأعمال العدوانية والجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي.

– الاتصالات والمراسلات الدولية ذات الصلة بالشؤون الدفاعية والتحالفات العسكرية والمصالح الاستراتيجية للبلاد.

2 – اذا تقررت السرية بموجب الدستور أو قانون أو بقرار من مجلس الوزراء – بناء على عرض الوزير المعني – باعتبار الأوراق التي تضمنتها سرية وللمدة التي يحددها المجلس.

3 – اذا كان ذلك يؤدي الى التأثير بسير العدالة أو يترتب عليه ضرر بالغير.

4 – اذا كانت المعلومات تتعلق بالحياة الخاصة أو الطبية أو الأحوال الشخصية أو الحسابات والتحويلات المصرفية إلا اذا وافق صاحب الصفة على كشفها.

5 – اذا كانت المعلومة تتضمن سرا تجاريا وكان من شأن نشرها إضعاف مصلحة تجارية ومالية لذوي الشأن.

6 – اذا كانت المعلومة قد وصلت الى الدولة عبر دولة أخرى أو منظمة دولية وكان من شأن نشرها الإضرار بالعلاقات مع تلك الدولة أو المنظمة.

7 – اذا كان من شأن الكشف عن المعلومة إحداث خطر جدي وجسيم يؤثر في اقتصاد الدولة أو المساس بالثقة العامة بالعملة أو على الصحة العامة أو البيئة.

8 – اذا كان الكشف عن المعلومة يسبب خطرا على حياة فرد أو على صحته أو سلامته.

9 – اذا تقررت السرية بموجب قرار من المحكمة المختصة أو من النيابة العامة أو من الإدارة العامة للتحقيقات.

10 – المعلومات المتعلقة بمنازعات الأسرة وقضايا الأحداث والتحقيقات الجارية في القضايا الجزائية.

المادة 13

في جميع حالات رفض الطلب أو عدم الرد يكون لمقدم الطلب تقديم تظلم الى الجهة وعليها الرد عليه خلال ستين يوما، ويكون رفض التظلم بكتاب مبينا به أسباب الرفض، ويعتبر عدم الرد بمنزلة رفض للتظلم. وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات التظلم والبت فيه، ولا يجوز اتخاذ إجراءات التقاضي قبل البت في التظلم.

الفصل السادس: العقوبات – المادة 14

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين:

1 – كل موظف مختص امتنع عن تقديم المعلومة لمقدم الطلب بغير مسوغ قانوني.

2 – كل موظف مختص أعطى معلومة غير صحيحة لمقدم الطلب.

3 – من أتلف عمدا الوثائق أو المستندات الخاصة بالمعلومات.

4 – كل من أخل بسرية المعلومات المقررة بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر.

المادة 15

تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

الفصل السابع: أحكام ختامية – المادة 16

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير العدل، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره.

المادة 17

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

اصدار اللائحة التنفيذية خلال ستة اشهر من تاريخ صدور القانون

في ضوء الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة الكويت ودخلت حيز التنفيذ وأصبحت جزءا من تشريعاتها ومن بينها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وبعد صدور القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

ونظرا لأهمية حرية تداول المعلومات والحق في الاطلاع والحصول عليها في شتى المجالات ارساء لمبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الادارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الامثل لها تجسيدا للهدف الاول من اهداف هيئة مكافحة الفساد، فقد رؤي العمل على اصدار قانون ينظم هذا الحق.

يتكون مشروع القانون من سبعة فصول، تقع في سبع عشرة مادة وقد تناول الفصل الأول منه تعريفا قانونيا وافيا للمصطلحات الواردة فيه وقرر الفصل الثاني حق كل شخص في الاطلاع على المعلومات التي في حوزة الجهات وألزم الجهة بتسهيل حصوله عليها في التوقيت والكيفية التي حددها القانون.

كما اوجب على كل جهة تعيين موظف مختص او اكثر للنظر في طلب الحصول على المعلومات مع منحه الصلاحيات اللازمة لتمكينه من الوصول اليها، وكذلك تنظيم وتصنيف وفهرسة المعلومات والوثائق حسب الاصول المهنية والفنية وتصنيف ما يجب اعتباره سريا وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون، وينظم الفصل الثالث افصاح الجهة من خلال نشر دليل على موقعها الإلكتروني خلال 3 سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون يحتوي على قوائم المعلومات المتاحة على الوجه المبين بالقانون ومن بين هذه المعلومات القوانين والنظم واللوائح والقرارات التي تعمل بموجبها والسياسات العامة التي تؤثر على الافراد، وكيفية اتخاذ القرار وقنوات الاشراف فيها والمساءلة، وهيكلها التنظيمي بما في ذلك الاختصاصات والواجبات الوظيفية، ودليل باسماء القياديين وكيفية التواصل معهم، والخدمات وحقوق الانتفاع المقدمة للجمهور وقائمة بالمستفيدين من برامجها، والمعلومات المتعلقة بالمشروعات وأعمال الجهة.

واوضح الفصل الرابع اجراءات تقديم طلب الحصول على المعلومات وأحال الى اللائحة التنفيذية تحديد نموذج الطلب والبيانات والمستندات الواجبة، وحدد مواعيد الرد، والإجراءات المتبعة عند الموافقة على تقديم المعلومة، واجاز تسليم الطالب صورا من الوثائق المرتبطة بعد سداد الرسم الذي تحدده اللائحة التنفيذية والزم الموظف المختص في حالة رفض الطلب إخطار الطالب باسباب الرفض كتابة.

ثم جاء الفصل الخامس مبينا لأحكام حماية المعلومات والتي تقتضي اعتبارات المصلحة العامة عدم الكشف عنها والتي من بينها اعتبارات الامن او المساس بالحياة الخاصة او المساس بالعدالة، وكفل مشروع القانون حق المتظلم من قرار رفض طلب الشخص بالحصول على المعلومات وفقا للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وحدد الفصل السادس الجرائم والعقوبات والجهة التي تتولى التحقيق والتصرف والادعاء بشأنها وهي النيابة العامة، وتناول الفصل السابع اصدار اللائحة التنفيذية خلال ستة اشهر من تاريخ صدور القانون، والذي تحدد للعمل به ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وذلك لإتاحة الفرصة للانتهاء من الإجراءات اللازمة قبل نفاذ القانون.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٦	١٥٩٥٣

الراي
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ملزمون بالعودة في «الخامسة»

المعفون من الدوام... إلى العمل

- أيام العطل والراحة لن تؤثر على «الممتازة»

| كتب علي العلاس |

كشفت مصادر مطلعة في ديوان الخدمة المدنية لـ«الراي» أن جميع الموظفين المعفين من الدوام خلال مراحل عودة الحياة السابقة، سيكونون ملزمين بالعودة إلى دواماتهم في المرحلة الخامسة المتوقع الانتقال إليها قريباً.

وقالت المصادر «إن دوام جميع الموظفين في المرحلة الخامسة سيكون إلزامياً، ولن يُترك تحديد هذا الأمر وفق طبيعة كل جهة كما يُروّج البعض»، مشددة على «ضرورة انتظام دوام جميع الموظفين في تلك المرحلة مع التقيّد بتطبيق الاشتراطات الصحية».

في سياق متصل، أوضحت المصادر أن «مكافآت الأعمال الممتازة لن يتأثر مستحقوها بسبب أيام العطل الرسمية وأيام الراحة الرسمية أو بسبب إعفاء بعضهم من الدوام»، مبينة أن «كل مَنْ التزم بمواعيد الدوام بعيداً عن أيام العطل والإعفاء سيكون مستحقاً لمكافأة الأعمال الممتازة، بناء على التقييمات السنوية المرسلة من الجهات الرسمية إلى ديوان الخدمة المدنية».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	١	١٤٩٥٣

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ضمن مقترحات تعديل قانون مكافحة «غسل الأموال»

مجلس مفوّضين لـ «وحدة التحريات» على غرار... «هيئة الأسواق»

| كتب رضا السناري |

علمت «الراي» من مصادر مطلعة، أن هناك نقاشاً مفتوحاً في الوقت الحالي، حول إمكانية تعيين هيئة أو مجلس مفوضين لوحدة التحريات المالية، على غرار مجلس هيئة أسواق المال، وذلك في مسعى لتجنّب عمل «الوحدة» التحديات التنفيذية التي يمكن أن تدفعها للقصور الرقابي.

وبيّنت المصادر أن مقترح المفوّضين سيكون في حال اعتماده، ضمن التعديلات التي من المرتقب اقتراحها من قبل اللجنة المشكلة بقرار من وزير المالية براك الشيتان، لدراسة القانون «رقم 106 لسنة 2013» في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حول أعمال «وحدة التحريات».

ونوّهت، إلى أن التشكيل الإداري الجديد يُسهم في وضع إطار رقابي أوسع، ذي صلاحية محددة على أداء الجهاز التنفيذي، بدلاً من اختصار غالبية الأدوار الرقابية والقرار لدى مسؤول واحد، مفيدة بأن من مكتسبات ذلك زيادة الكفاءة الرقابية على ملفات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما ينسجم مع التطوّر الحاصل في عملياتها عالمياً.

وذكرت المصادر أن تعيين مجلس مفوضين لـ«الوحدة» سيكون بديلاً لمنصب الرئيس، وفقاً لصلاحياته المعمول بها حالياً، والذي شغله للمرة الأولى ياسل الهارون، ولا يزال شاغراً منذ استقالته في أبريل 2018، بعد 18 يوماً فقط من تعيينه لأسباب لم يتم إعلانها، حيث يُرجّح أن يكون هناك مجلس مفوضين، ورئيس تنفيذي قد يكون أحد المفوّضين أو من خارجهم، وفي جميع الأحوال سيكون لكل منهم صلاحياته المنظمة قانوناً.

وأوضحت، أنه وفقاً للتصوّر المبدئي في هذا الخصوص سيكون مجلس مفوضي «وحدة التحريات» معنياً بمراقبة أداء الجهاز التنفيذي، دون أن تكشف المصادر على وجه التحديد الأدوار الرقابية والتنظيمية التي سيمارسها المفوّضون، أو حتى عددهم المقترح، مشيرة إلى أن كل هذه النقاط لا تزال محل نقاش.

وبيّنت المصادر أن ما يعزز أهمية هكذا توجه، أن استمرار هيكل «الوحدة» الحالي يصعّب عليها الكشف بسهولة عن القصور في مهامها، والمخالفات، لاسيما أن وزير المالية لا يملك وفقاً للقانون صلاحية إحالة أي شبهات في قضايا غسل الأموال إلى النيابة، على أساس أن تبعية «الوحدة» للوزير ليست تنفيذية، ولا يملك التدخل في أعمالها أو قراراتها.

ولفتت المصادر إلى أن هذا المقترح يدفع لإحداث تغيير رئيسي في هيكل إدارة «وحدة التحريات» لجهة إعادة هيكلة الصلاحيات والأدوار، في قطاع يعمل بمثل هذه الحساسية الرقابية، وهناك حاجة قوية لإقرار مثل التوجه ضمن القانون الجديد.

وشدّدت على أن هناك تعويلاً على أن يقود التعديل المقترح على هيكل إدارة «وحدة التحريات» وإضافة مجلس مفوضين، إلى واقع رقابي أكثر مرونة، خال من سباق النفوذ بين مسؤولي «الوحدة» وكذلك بين هؤلاء المسؤولين ووزير المالية، من دون إفراط أو تفريط، حيث من المرتقب أن يؤدي التشكيل المستهدف إلى إعادة تنظيم الأدوار والصلاحيات بين المفوّضين، ومسؤول أو مسؤولي الإدارة التنفيذية.

وقالت المصادر إن هذا التوجه ينسجم مع تأكيدات الشيتان السابقة حول حرصه ودعمه المستمر والمتواصل لتعزيز وتفعيل دور وحدة التحريات منذ تسلمه المنصب الوزاري في شهر فبراير الماضي، موضحة أن الثغرات التي تم رصدها في ملف تحويل المشتبه بهم في ما يعرف بإحالات المشاهير إلى النيابة العامة، وكذلك ما أظهره واقع التطبيق العملي لأداء «وحدة التحريات» منذ إنشائها وحتى الآن، يؤكد أهمية تعيين مجلس مفوضين.

يذكر أن من أبرز مهام اللجنة المشكلة وفقاً للقرار، دراسة أوجه القصور في التشريعات القائمة واقتراح التعديلات المناسبة لرفع كفاءة وحدة التحريات المالية وتدعيم استقلاليتها وتعزيز صلاحياتها وأدواتها لتحقيق الهدف المنشود.

وبيّنت المصادر أن تطوير آلية عمل «وحدة التحريات» وجميع المسؤولين فيها يقود إلى رفع كفاءة أعمالها، كما أن ذلك يستقيم مع الجهود المبذولة للمحافظة على سمعة الكويت في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التعديل يجنّب «الوحدة» سباق النفوذ والقصور رقابياً

أكثر من سيناريو للرئيس التنفيذي أحدها أن يكون من المفوّضين

هيكل «الوحدة» الحالي يصعّب الكشف عن المخالفات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٩	١٤٩٥٣

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الميزانيات» ترفض موازنات 14 جهة حكومية مستقلة وملحقة

وافقت على ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية التي تشمل 31 جهة

جانب من جلسة للمجلس

302 مليون دينار أنفقتها الدولة على البعثات الدراسية الداخلية خلال السنوات الـ 3 الماضية

21 مليار دينار سحبت من الاحتياطي العام خلال السنوات الـ 5 الماضية لسداد عجوزات الميزانية

فهد التركي

في الوقت الذي ينتظر أن يناقش مجلس الأمة خلال الأسبوع الحالي ميزانيات الجهات الحكومية المستقلة والملحقة وميزانية الدولة على طريق إقرارها قبل فض دور الانعقاد الحالي، رفضت لجنة الميزانيات ميزانيات 14 جهة حكومية ملحقة ومستقلة، في حين وافقت على ميزانيات الوزارات.

وقالت الميزانيات، في بيانها، إن حائجة كورونا أدت الى ضعف وانخفاض إيرادات الدولة مع الحاجة إلى رصد مبالغ إضافية في الميزانية وتخفيض مصروفات أخرى.

وأوضحت اللجنة في ملخص التقرير عن الوزارات والإدارات الحكومية أن اللجنة درست ما أحيل لها من ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وحسابها الختامي في 35 اجتماعا، واسترشدت في نقاشها وإعدادها لهذا التقرير بتقارير كل من ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين وعدد من المصادر الأخرى، مع التنويه إلى أن ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية تشمل 31 جهة حكومية.

وقالت اللجنة، في تقريرها، نتيجة لانتشار جائحة كورونا وما ترتب عليها من آثار تمثلت في ضعف وانخفاض إيرادات الدولة مع الحاجة لمجلس الأمة متضمنة مبلغ 500 مليون دينار لمواجهة الجائحة، و240 مليونا التي وجهت لمضاعفة دعم العمالة الوطنية مدة 6 أشهر، إضافة إلى إدراج 392 مليون دينار تقريبا لتسوية مبالغ عن سنوات سابقة مقيدة في حساب العهد.

وعليه ارتفع العجز التقديري بعد تعديل الميزانية من 9 مليارات دينار إلى نحو 14 مليارا، علما بان العجز الفعلي في السنة المالية المنتهية الأخيرة قد بلغ 1.3 مليار.

وأوضحت انه خلال السنوات الـ 5 الماضية، سحب من الاحتياطي العام نحو 21 مليار دينار تقريبا لسداد عجوزات الميزانية، وقد نبهت اللجنة، في تقريرها السابق، إلى أن استمرار عدم معالجة القصور في مصادر الدخل الممولة للاحتياطي العام وإصلاح الخلل في الإنفاق الحكومي الخارج منه، سيتسبب في نضوبه، وهو ما حدث في السنة الحالية من استنفاد لسيولته، مما أدى إلى تخفيض النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني للدولة من مستقرة إلى سلبية بسبب عدم إظهار استجابة سياسية كافية لمعالجة الميزانية.

إيرادات أملاك الدولة

ولفتت الى انه قدّر بالميزانية الجديدة مبلغ 139 مليون دينار كإيرادات متوقعة عن أملاك الدولة من ريع الأراضي والإيجارات وبيع أصول عقارية مملوكة لها، علما بان خزينة الدولة حققت إيرادات فعلية بـ 332 مليونا في هذا الجانب خلال السنوات المالية الـ 3 الماضية.

وذكرت انه من باب المثال، فإن هناك 11 جامعة خاصة تستفيد من أملاك الدولة بإيجارات قدرها 673 الف دينار ستؤدي للخزينة العامة في الميزانية الجديدة؛ في حين تكشف الحسابات الختامية أن ما أنفقته الدولة من مصروفات فعلية على البعثات الدراسية الداخلية بلغ 302 مليون دينار خلال السنوات الـ 3 الماضية.

عدم ضبط المصروفات

وذكرت أنه قدّر في الميزانية الجديدة مبلغ 114 مليون دينار ستوجه لتغطية تكاليف التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين.

وبينت انه رغم تأكيد اللجنة على ما جاء به القانون من بالغ حرصها على المتقاعدين، لكونهم الشريحة الأحوج إلى التأمين الصحي من جانب الدولة لما استتبعته النفقات الصحية من زيادة كبيرة في أسعارها، فإن إطلاق هذه الخدمة كان يفترض أن يصاحبه نزول في الاعتمادات المالية بميزانية وزارة الصحة بعد هذا البديل، بهدف تخفيف الضغط على خدماتها، إذ لم يسهم دخول التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين في خفض تكاليف الخدمات الصحية في ميزانية وزارة الصحة، وقد زادت مصروفاتها الفعلية من 1.3 مليار دينار إلى 2 مليار، رغم أن التكلفة التعاقدية للتأمين الصحي بتمديداته بلغت نحو 494 مليونا.

اعتمادات مواجهة «كورونا»

وذكرت انه قدر بالميزانية الجديدة مبلغ 500 مليون دينار لمواجهة جائحة فيروس كورونا، ولا توجد أي مصروفات في هذا الشأن مسجلة على حسابات الميزانية السابقة وفق كتاب لوزارة المالية، وتم الارتباط على 94 بالمئة من هذا المبلغ من قبل 9 جهات حكومية حتى تاريخ 23 يوليو 2020، وسيتم تسوية ما صرف فعليا من تلك الارتباطات فور إقرار ميزانية السنة المالية الجديدة من قبل مجلس الأمة، لكون تلك المصروفات مقيدة على حساب العهد.

ووافقت اللجنة على ميزانيات عدد من الجهات الملحقة هي: مجلس الأمة، بلدية الكويت، جامعة الكويت، الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الإدارة العامة للإطفاء، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة لشؤون القصر، الهيئة العامة للرياضة، الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، الهيئة العامة للقوى العاملة، الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

ورفضت اللجنة ميزانيات بعض الجهات الملحقة وهي: الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، الهيئة العامة للبيئة، الهيئة العامة للغذاء والتغذية، هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الهيئة العامة للشباب.

ووافقت اللجنة على ميزانيات بعض الجهات المستقلة هي، وهي: بنك الكويت المركزي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بنك الائتمان الكويتي، الهيئة العامة للصناعة، المؤسسة العامة للرعاية السكنية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بيت الزكاة.

ورفضت اللجنة ميزانيات بعض الجهات المستقلة وهي: مؤسسة الموانئ الكويتية، معهد الكويت للأبحاث العلمية، وكالة الأنباء الكويتية، الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، الهيئة العامة للطرق والنقل البري، هيئة أسواق المال، وحدة تنظيم التأمين.

عجوزات الميزانية

البيان	الحساب الختامي 2019/2018	ميزانية 2021/2020
الإيرادات النفطية	18.4 مليار دينار	5.6 مليارات دينار
الإيرادات غير النفطية	2.1 مليار دينار	1.9 مليار دينار
إجمالي الإيرادات	20.5 مليار دينار	7.5 مليارات دينار
المصروفات الجارية	19.2 مليار دينار	19.2 مليار دينار
النفقات الرأسمالية	2.6 مليار دينار	2.3 مليار دينار
إجمالي المصروفات	21.8 مليار دينار	21.5 مليار دينار
العجز	1.3 مليار دينار	14 مليار دينار

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٥	٤٥٢٠

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

التحقيقات أظهرت مفاجآت كبرى تتعلّق بالقضية والمتورطين فيها

«الراي» تكشف تفاصيل تسريبات «أمن الدولة»

- الضابط (ن.ط) نسخَ التسجيلات بناء على طلب «الشيخ» (ف.س) وسلمّها له على «فلاش ميموري»
- (ن.ط) تعرّض لانهيار عصبي الأسبوع الماضي استدعى نقله إلى «الطب النفسي»
- النيابة استدعت الشيخ الضابط للاستماع إلى أقواله ومواجهته باعترافات الضابط المسرّب
- الشيخ (ف.س) ضابط في «أمن الدولة» وسافرَ إلى لندن بعد 3 أيام من تسلّم التسجيلات
- احتمال تورّط وزير سابق من أبناء الأسرة الحاكمة في عمليات تسريب التسجيلات ونشرها
- التعامل مع القضية ينطلق من تجريم محتوى التسجيلات... واعتبار التسريب قضية أمن قومي
- تخوّف من أن تكون المجموعة نفسها تمكنت من تسريب وثائق أو تسجيلات أخرى لجهات غير معروفة

| خاص - «الراي» |

فيما لا تزال تداعيات «الصندوق الماليزي» بمختلف تفرعاتها تلقي بظلالها على المشهد السياسي في الكويت سواء لجهة القضية بذاتها أو لجهة التسريبات الأمنية الأخيرة المرتبطة بالقضية، أفادت مصادر مطلعة لـ«الراي» أنّ «التحقيقات كشفت عن مفاجآت كبرى تتعلّق بالقضية والمتورطين فيها، خلافاً لمحاولات الإيحاء بمخططات خارجية تستهدف الكويت بذاتها».

وأوضحت المصادر أن «الملف أُحيل إلى النيابة بعد ظهور تسريبات التحقيق الأخيرة في القضية والتسجيلات بين مدير أمن الدولة طلال الصقر والمتهم الأول في قضية الصندوق الماليزي الشيخ صباح جابر المبارك، واللقاء بين الصقر والشيخ حمد جابر المبارك الذي شهد حواراً عن التجسس على المواطنين والقدرة على اختراق حساباتهم (والذي شهد استنكاراً واسعاً)، ونشر هذه التسجيلات في حساب وهمي عبر وسائل التواصل معروف مَن يقف خلفه وأنه متواجد في لندن».

وبيّنت المصادر أنّ «نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أنس الصالح أحال ملف التسريبات إلى النيابة بعدما أظهرت التحقيقات التي أجرتها اللجنة الخاصة بوزارة الداخلية تورط 3 ضباط في أمن الدولة متهمين بالتسريب»، مشدّدة على أن «التعامل مع القضية ينطلق أولاً من رفض قبول محتوى ما جاء في التسجيلات وتجريم التجسس على المواطنين بأي حال من الأحوال، وثانياً خطورة التسريب الذي حصل للتسجيلات من داخل جهاز أمن الدولة والذي يعتبر خيانة عظمى وقضية أمن قومي بالغة الحساسية والخطورة».

وأشارت المصادر إلى أن «النيابة بدأت التحقيق نهاية الأسبوع الماضي مع أحد الضباط المتهمين بعد تعافيه من انهيار عصبي كان استدعى نقله إلى مستشفى الطب النفسي لتلقي العلاج»، مبينة أن «المعلومات تشير إلى أن الضابط والذي يدعى (ن.ط) اعترف بأنه مَن قام بنسخ التسجيلات المسرّبة من داخل جهاز أمن الدولة ووضعها في (فلاش ميموري) بناء على طلب من أحد أبناء الأسرة الحاكمة المدعو (ف.س) الذي يعمل ضابطاً في جهاز أمن الدولة».

وأضافت المصادر أنّ «التحريات والتحقيقات كشفت أيضاً أن الشيخ (ف.س) كان غادر البلاد إلى لندن بعد 3 أيام من تسلمّه (الفلاش ميموري) الذي يحوي التسجيلات المسرّبة»، مشيرة إلى أنه «تم استدعاء (ف.س) أمس للتحقيق معه ومواجهته بأقوال الضابط والاستماع إلى إفادته».

وأبدت المصادر «التخوف من أن تكون المجموعة نفسها تمكنت من تسريب وثائق أو تسجيلات أخرى لجهات غير معروفة»، ورجّحت المصادر «احتمال تورّط وزير سابق من أبناء الأسرة الحاكمة في عمليات تسريب التسجيلات ونشرها وتوزيعها»، وهو ما يذكّر بما سبق أن نشرته «الراي» في «ثرثرة» يوم 5 أغسطس الماضي والذي أشارت فيه إلى أن «التسريب المجتزأ عن التحقيقات المتعلّقة بالصندوق الماليزي الذي كشف عنه في المجلس أمس تفصيله التالي: من سرب شيخ، لشيخ، لضرب شيخ...».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	١	١٤٩٥٣

القبس
النيابة العامة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حول التجاوزات في التعيينات والترقيات

إحالة قيادات نفطية للنيابة

علمت **القبس** من مصادر مطلعة أن وزير النفط الدكتور خالد الفاضل بصدد إحالة وتقديم بلاغ ضد قيادات نفطية للنيابة العامة. وكانت لجنة التحقيق البرلمانية بالتجاوزات النفطية قد طالبت بإحالتهم للنيابة.

وقالت المصادر نفسها: إن اللجنة الوزارية، برئاسة وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية فهد العفاسي، ستباشر تنفيذ توصيات لجنة التحقيق البرلمانية حول التجاوزات في التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول الكويتية، والتي جرى التصديق والموافقة عليها من مجلس الأمة الشهر الماضي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	١	١٦٨٨٦

القبس

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

8 مشاهير في تحقيقات ماراثونية أمام النيابة:

اسألوا من يدير إعلاناتنا عن غسل الأموال

القبس - خاص

أجرت النيابة العامة، أمس، تحقيقات ماراثونية، أشرف عليها فريق من وكلاء النائب العام، بدأت صباحاً، وانتهت في ساعة متأخرة، مع 8 من المشاهير والفاشينستات كدفعة أولى من المتهمين بجرائم غسل الأموال، الذين جرت مواجهتهم بالأدلة التي قدمتها التحريات المالية، وتؤكد تضخم أرصدتهم وشبهة تحصل على أموال غير مشروعة.

وكشف مصدر مطلع لـ **القبس** أن المتهمين أنكروا خلال التحقيقات التهم المسندة إليهم، وأكدوا أن الأموال في حساباتهم نتيجة الإعلانات التي يقومون بها عبر حساباتهم في مواقع التواصل.

وقال المصدر إن بعض المتهمين أكدوا أنهم متعاقدون مع شركات تدير إعلاناتهم، وأن شبهة غسل الأموال إن تمت فإن مديري اعمالهم والشركات هم الذين يُساءلون وليس المشاهير!

وأضاف أن التحقيقات تمت مع المتهمين على دفعتين صباحاً ومساءً، حيث بدأ التحقيق مع الدفعة الأولى في الساعة الـ 10 صباحاً، وانتهى في ساعة متأخرة من الليل.

وعن أجواء التحقيق، أكد المصدر أنها جرت بدقة، ومُنح المتهمون استراحة ومن ثم جرت معاودة التحقيق، كما لم يسمح بالدخول إلى مبنى النيابة العامة إلا للمتهمين وعدد من محاميهم.

8 مشاهير حُقِّق معهم:

- فرح الهادي
- دانة الطويرش
- حليمة بولند
- يعقوب بوشهري
- جمال النجادة
- نهى نبيل وزوجها (إبراهيم خليل)
- مريم رضا (مرمر)

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٢	١٦٨٨٦

الأنباء
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إحالة قضية قيادي «الداخلية» لـ«الجنايات» وقاضي التجديد يرفض إطلاق سراحه

رفض قاضي تجديد الحبس أمس إخلاء سبيل قيادي وزارة الداخلية المتهم بقضية النائب البنغلاديشي، وقرر استمرار حبسه على أن يعرض عليه مجددا في 20 سبتمبر الجاري. ويعتبر هذا العرض الرابع للمتهم بعد صدور قرار من النيابة العامة بحجزه 21 يوما وإحالته إلى السجن المركزي على خلفية اتهامه بتلقي رشاوى من النائب البنغلاديشي، ويتوقع أن تتم إحالة ملف قضيته إلى محكمة الجنايات خلال الأسبوع الجاري. وكانت النيابة العامة قد حققت مع المتهم الأول «البنغلاديشي» ومحاسبته بتهم عدة أبرزها الاتجار بالبشر، فيما حققت مع آخرين بينهم مسؤولون بتهم تلقي رشاوى لتخليص معاملات شركته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	١٢	١٥٩٥٣

القبس
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

.. ومسؤول بـ«البلدي» متهم بـ «الغسل»

زكريا محمد

أحالت النيابة العامة مسؤولاً في المجلس البلدي إلى المحاكمة الجزائية ضمن مجموعة متهمين مرتبطين بقضية غسل أموال.

وتلقت بلدية الكويت كتاباً من النيابة العامة ينص على أنها أصدرت قراراً بإحالة «مسؤول البلدي» إلى المحاكمة في البلاغ المقدم من وحدة التحريات المالية بشأن توافر دلائل على الاشتباه بأن الأموال التي حصلت عليها إحدى الشركات من بيت الزكاة الكويتي مرتبطة بجريمة غسل أموال.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٢	١٦٨٨٦

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحبس 5 سنوات لـ 3 مواطنين اعتدوا بالضرب على إيراني

كتب مشعل عبدالله

قضت محكمة الجنايات بحبس 3 مواطنين 5 سنوات مع الشغل والنفاذ لكل منهم بعد ان اعتدوا على وافد ايراني بالضرب لقيامه بمنعهم من التحرش بزوجته.

وقد اسندت النيابة للمتهمين انهم احدثوا عمدا بالمجني عليه اصابته الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي افضت الى إصابات بدنية شديدة وكان ذلك بناء على اتفاق جنائي مسبق بينهم.

وتتلخص القضية في ان المجني عليه كان متواجدا في مقر عمله في احد الاسواق واخبرته زوجته عن قيام المتهمين بملاحقتها بسيارتهم فخرج اليهم وبسؤالهم عن سبب ذلك قام قائد المركبة المتهم الاول بالاعتداء عليه بالضرب وفر هاربا بسيارته ومعه باقي المتهمين.

واعتقد المجني عليه أنهم غادروا بشكل نهائي الا انهم عادوا مرة اخرى وقاموا بالاعتداء بالضرب على المجني عليه بعد ان اعدوا العدة لذلك.

وامام المحكمة اكد دفاع المجني عليه المحامي زيد الخباز ان المتهمين قاموا بالاعتداء على موكله بالضرب بآلة حادة وذلك ثابت من تصوير الكاميرات التي وثقت الجرم الذي اقترفه المتهمون ليقللوا من شأن موكلنا امام زوجته بقصد الحط من كرامته والاستهزاء به الامر الذي اضر بموكلنا مطالبا بانزال اقسى عقوبة على المتهمين حتى يكونوا عبرة لغيرهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٦	٤٠٧٦

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إحالة «مستشارة المحكمة» على «المعاش»

| القاهرة - من أحمد الهواري |

قرر المجلس الأعلى للنيابة الإدارية في مصر إحالة الوكيل العام بالنيابة الإدارية المستشارة نهى الإمام إلى المعاش، إعمالاً لأحكام القانون، نظراً لتورطها في مشادة كلامية مع ضابط وتعديها عليه. ويعد قرار إحالة المستشارة إلى التقاعد تطوراً مفاجئاً في قضيتها مع ضابط الشرطة قبل أيام، وهو يقوم بعمله في تأمين إحدى المحاكم بمصر الجديدة، شرق القاهرة.

تجديد حبس نازلي كريم في قضية «الفيرمونت»

| القاهرة ـ من وفاء النشار |

في جديد قضية «فتاة الفيرمونت»، وهي الفتاة المصرية، التي تعرضت لاغتصاب جماعي، في أحد فنادق القاهرة، قبل سنوات، قرر قاضي التحقيق تجديد حبس المتهمة نازلي مصطفى كريم، ابنة الفنانة المصرية نهى العمروسي، والمتورطة في القضية، وإيداعها «عنبر الآداب»، داخل سجن النساء في ضاحية القناطر، على بعد 35 كيلومتراً، شمال غرب القاهرة.

وقالت مصادر قضائية لـ«الراي»، إن التحقيقات الجارية حالياً، كشفت عن إمكانية تورط عدد آخر من الشباب في القضية.

توقيف محاميات ضربن محامياً

| المنيا (مصر) ـ من مهاب المناهري |

أوقفت النيابة المصرية سبع محاميات اعتدين على محام أمام مقر إحدى المحاكم، حتى سالت الدماء من وجهه.

مصادر أمنية في محافظة المنيا، شمال صعيد مصر، قالت لـ«الراي» إنه تم توقيف المحاميات السبع، بعد انتشار فيديو اعتدائهن على محام، أمام مجمع المحاكم، في مدينة المنيا، قبل أيام قليلة، واعترفن في التحقيقات الأولية بأنه شهّر بهن بفيديو بثه على «فيسبوك»، وقال إنهن خالفن العادات والتقاليد، في رحلة نظمتها نقابة المحامين، فقرّرن الانتقام منه. إلى ذلك، قال فرع نقابة المحامين في المنيا، إنه أعدّ مذكرة مفصّلة حول الواقعة للتحقيق فيها، مع المحاميات بسبب ما صدر منهن بشكل لا يليق بمهنة المحامين، وهو ما قد يؤدي إلى وقفهن عن العمل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٧-٩-٢٠٢٠	٢٣	١٤٩٥٣

وفيـــات

الوفيات

- فيصل علي فهد الحمدان، 65 عاماً، (شيع)، تلفون: 66661224
- علي محمد علي السعدي، 86 عاماً، (شيع)، تلفون: 97603666
- علي حسن محمد الفيلي، 81 عاماً، (شيع)، تلفون: 99670100

«إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون»